

Distr.: Limited
3 December 2007
Arabic
Original: English



الدورة الثانية والستون

اللجنة الثانية

البند ٥٢ (ب) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي:

النظام المالي الدولي والتنمية

مشروع قرار مقدم من نائب رئيسة اللجنة، بيتر لورو (جنوب أفريقيا)، بناء على
مشاورات غير رسمية عقدت بشأن مشروع القرار A/C.2/62/L.9

النظام المالي الدولي والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٨٦/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ١٨١/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ المعنونين كليهما "نحو هيكل مالي دولي معزز ومستقر يستجيب لأولويات النمو والتنمية، ولا سيما في البلدان النامية، ولتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية"، وكذلك إلى قراراتها ٢٤١/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٢٠٢/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٢٢٢/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، و ١٨٦/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، و ١٨٧/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية^(١) وإلى قرارها ٢١٠/٥٦ بـ

المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢، الذي أيدت فيه توافق آراء مونتيري الصادر عن المؤتمر الدولي

(١) انظر القرار ٢/٥٥.



لتمويل التنمية^(٢)، وخططة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ("خطة جوهانسبرغ للتنفيذ")^(٣)،

وإذ تشير كذلك إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(٤)،

وإذ تشير إلى قرارها ٢٦٥/٦٠ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وإلى قرارها ١٦/٦١ المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ بشأن تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ تشدد على أنه ينبغي للنظام المالي الدولي أن يواصل تعزيز النمو الاقتصادي ودعم التنمية المستدامة وجهود القضاء على الجوع والفقر، وأن يتيح في الوقت نفسه وبطريقة متسقة تعبئة جميع مصادر التمويل من أجل التنمية، بما في ذلك تعبئة الموارد المحلية، وتدفقات الاستثمارات الدولية، والمساعدة الإنمائية الرسمية، وتخفيف عبء الديون الخارجية، وإقامة نظام تجاري عالمي يتسم بالانفتاح والإنصاف ويقوم على قواعد ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي،

وإذ تؤكد أهمية الالتزام بكفالة سلامة أداء القطاعات المالية المحلية التي تسهم إسهاما حيويا في جهود التنمية الوطنية، باعتبار ذلك عنصرا مهما في أي هيكل مالي دولي داعم للتنمية،

وإذ تؤكد أيضا أن الإدارة الجيدة على الصعيد الدولي أمر أساسي لبلوغ التنمية المستدامة، وإذ تكرر، في هذا الصدد، تأكيد أهمية تعزيز الإدارة الاقتصادية العالمية من خلال معالجة الأنماط الدولية للتمويل والتجارة والتكنولوجيا والاستثمار التي تؤثر في آفاق التنمية في البلدان النامية لتهيئة بيئة اقتصادية دولية دينامية وتمكينية، وإذ تعيد أيضا تأكيد أنه ينبغي للمجتمع الدولي، تحقيقا لذلك، أن يتخذ جميع التدابير الضرورية والمناسبة، بما في ذلك كفالة الدعم اللازم للإصلاح الهيكلي وإصلاح الاقتصاد الكلي وإيجاد حل شامل لمشكلة الديون الخارجية وزيادة إمكانية وصول البلدان النامية إلى الأسواق،

(٢) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٤) انظر القرار ١/٦٠.

وإذ تعيد تأكيد الالتزام بتوسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية الدولية ووضع المعايير الاقتصادية الدولية، وإذ تؤكد، تحقيقاً لهذه الغاية، أهمية مواصلة بذل الجهود لإصلاح الهيكل المالي الدولي، وإذ تقر بضرورة مواصلة النقاش بشأن مسألة القوة التصويتية للبلدان النامية في مؤسسات بريتون وودز التي لا تزال مثار قلق،

وإذ تسلّم بالحاجة الملحة إلى تعزيز تماسك وإدارة واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية، وأهمية كفالة أن تكون منفتحة ونزيهة وشاملة كي تكمل الجهود الإنمائية الوطنية لضمان النمو الاقتصادي المطرد وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تشدد على الحاجة إلى توفير تمويل إضافي مستقر ويمكن التنبؤ به لمساعدة البلدان النامية على تنفيذ خططها واستراتيجياتها الاستثمارية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تسلّم، في هذا الصدد، بأهمية استحداث مصادر تمويل مبتكرة تنبثق من جهات شتى عامة وخاصة ومحلية وخارجية من أجل زيادة مصادر التمويل التقليدية وتكميلها،

وإذ ترحب بما حققته المبادرات التمويلية المبتكرة التي اتخذتها مجموعات من الدول الأعضاء من إسهام في تعبئة الموارد لأغراض التنمية،

وإذ تكرر التأكيد على ضرورة تعزيز الدور القيادي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تعزيز التنمية،

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام^(٥)؛

٢ - تلاحظ أن النمو الاقتصادي العالمي ووجود نظام مالي دولي مستقر، بإمكانهما أن يدعماً، في جملة أمور، قدرة البلدان النامية على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، ومن بينها الأهداف الإنمائية للألفية، وتؤكد أهمية الجهود التعاونية المنسقة التي تبذلها جميع البلدان والمؤسسات لمواجهة أخطار عدم الاستقرار المالي؛

٣ - تشدد على ضرورة مواصلة تعزيز النمو الاقتصادي واستمراره، مع ملاحظة أن النمو الاقتصادي العالمي يتوقف على النمو الاقتصادي الوطني وأن تنفيذ سياسات

سليمة في مجال الاقتصاد الكلي على جميع الصعد يمكن أن يسهم إسهاما كبيرا في تنشيط النمو الاقتصادي؛

٤ - تؤكد أهمية اضطلاع الأمم المتحدة بدور أساسي في تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية وفي إجراء مناقشات بشأن السياسات الاقتصادية الدولية والإنمائية؛

٥ - تلاحظ عقد الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، وتؤكد أهمية الاتفاق المبكر على مجموعة من الإصلاحات ذات المصدقية والحكومة بمواعيد زمنية فيما يتعلق بصيغة الحصص والكلمة المسموعة في الصندوق، وتعيد تأكيد الحاجة إلى معالجة فعالة لمسألة تعزيز سماع صوت البلدان النامية ومشاركتها في مؤسسات بريتون وودز، وتشجع مؤسسات بريتون وودز على اتخاذ تدابير أخرى وفعالة، وتدعو البنك الدولي والصندوق إلى مواصلة توفير المعلومات عن هذه المسألة بالاستعانة بمنتديات التعاون القائمة، بما فيها المنتديات التي تضم الدول الأعضاء؛

٦ - تكرر تأكيد دعوتها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية وغيرها من المؤسسات المعنية إلى مواصلة إدماج الأبعاد الإنمائية في استراتيجياتها وسياساتها، كل بما يتسق مع ولايته، وإلى تنفيذ المبادئ الواردة في تلك الاستراتيجيات والسياسات تنفيذا كاملا، وبخاصة أهداف النمو المراعية لمصلحة الفقراء والحد من الفقر؛

٧ - تلاحظ أن البلدان النامية ككل لا تزال تشهد تدفقا صافيا من الموارد المالية إلى الخارج، وتكرر طلبها إلى الأمين العام بأن يقوم، في ظل التعاون المتواصل مع المؤسسات المالية الدولية وغيرها من الهيئات المعنية، بتحليل نطاق الأسباب المؤدية إلى ذلك والنتائج الناجمة عنه في تقريره المقدم في إطار هذا البند؛

٨ - تلاحظ أيضا أن بعض البلدان النامية تشهد تدفقات صافية من الموارد المالية الواردة إليها، وتكرر طلبها إلى الأمين العام بأن يقوم، في ظل التعاون المتواصل مع المؤسسات المالية الدولية وغيرها من الهيئات المعنية، بتحليل نطاق الأسباب المؤدية إلى ذلك والنتائج الناجمة عنه في تقريره المقدم في إطار هذا البند؛

٩ - تحيط علما بما تبذله المصارف المركزية والهيئات التنظيمية والمؤسسات المالية من جهود لتخفيف الآثار الاقتصادية العالمية للتقلبات المالية الناجمة عن خسائر القروض العقارية ذات أسعار الفائدة المتغيرة والاختلالات المتعلقة بها التي تكبدتها اقتصادات البلدان المتقدمة النمو، وتشجع هذه الهيئات على مواصلة بذل تلك الجهود؛

١٠ - تبرز أهمية تعزيز الاستقرار المالي الدولي والنمو المستدام، وترحب بالجهود التي يبذلها صندوق النقد الدولي ومنتدى الاستقرار المالي تحقيقاً لهذه الغاية، وكذلك قيام لجنة الشؤون النقدية والمالية الدولية بالنظر في السبل الكفيلة بشحن الأدوات المخصصة لتشجيع الاستقرار المالي الدولي وتعزيز القدرة على منع نشوب الأزمات عن طريق جملة أمور، منها تنفيذ الرقابة بشكل عادل، بما في ذلك الرقابة على الصعيد الإقليمي، وتشديد الرقابة على أسواق رأس المال والبلدان التي تحظى بأهمية منظومية وإقليمية بغية القيام، في جملة أمور، بالتحديد المبكر للمشاكل والمخاطر الذي يدمج تحليلات القدرة على تحمل الديون، وتعزيز الاستجابات المناسبة على مستوى السياسات، وإمكانية توفير أدوات التمويل وغيرها من الأدوات المخصصة لمنع نشوب الأزمات المالية أو انتشارها، ومواصلة عمليات تحسين شفافية بيانات الاقتصاد الكلي والمعلومات الإحصائية المتعلقة بتدفقات رؤوس الأموال الدولية؛

١١ - تبرز أيضاً أهمية الجهود المبذولة على الصعيد الوطني لزيادة القدرة على التكيف مع المخاطر المالية، وتؤكد في هذا الصدد أهمية وجود تقييم أفضل لعبء الديون الواقع على كاهل أي بلد وقدرته على خدمة تلك الديون في مجالي منع نشوب الأزمات وحلها على السواء، وترحب بالعمل الذي يضطلع به حالياً صندوق النقد الدولي فيما يتعلق بتقييم القدرة على تحمل الديون؛

١٢ - تسلّم بضرورة أن تظل الرقابة المتعددة الأطراف محور جهود منع نشوب الأزمات وألا يقتصر تركيز الرقابة على البلدان المعرضة للأزمات فحسب، بل يمتد أيضاً ليشمل استقرار النظام ككل؛

١٣ - تكرر تأكيد أهمية وضرورة النظر في التدابير التي تُتخذ للتخفيف من أثر التقلب المفرط في تدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل وتحسين شفافية التدفقات المالية والمعلومات المتصلة بها؛

١٤ - تلاحظ أثر الأزمات المالية أو خطر العدوى بها في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بصرف النظر عن حجمها، وترحب، في هذا الصدد، بالجهود التي تبذلها المؤسسات المالية الدولية، في سياق دعمها للبلدان، للاستمرار في تكيف مجموعة المرافق والموارد المالية الموجودة لديها، مستعينة في ذلك بطائفة كاملة من السياسات وآخذة آثار الدورات الاقتصادية في الحسبان، مع إيلاء الاعتبار الواجب، حسب الاقتضاء وعند الضرورة، لمسألة الإدارة المالية السليمة وظروف كل حالة بعينها، وذلك لمنع نشوب أزمات من هذا القبيل والتصدي لها في الوقت المناسب وبطريقة ملائمة؛

١٥ - تبرز أهمية الأسواق المالية الخاصة والعامّة القائمة على التنافس والمفتوحة أمام الجميع في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار المنتج، مما يسهم إسهاما حيويًا في جهود التنمية الوطنية وفي إقامة هيكل مالي دولي داعم للتنمية؛

١٦ - تشجع التعاون الإقليمي، بما في ذلك عن طريق القطاع الخاص والشراكات بين القطاعين العام والخاص، من أجل تحقيق توازن بين الادخار والطلب على استثمارات طويلة الأجل في البلدان النامية، بما في ذلك إنشاء أسواق إقليمية للسندات، حسب الاقتضاء؛

١٧ - ترحب ببدء مبادرات، بما في ذلك مبادرات بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، من أجل دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية المطردة للبلدان النامية وتسريع وتيرتها؛

١٨ - تدعو المؤسسات المالية والمصرفية الدولية إلى النظر في تعزيز شفافية آليات تصنيف الأخطار، مع ملاحظة أنه ينبغي لتقييمات الأخطار السيادية التي يجريها القطاع الخاص أن تزيد إلى أقصى حد من استخدام بارامترات دقيقة وموضوعية وشفافة، الأمر الذي يمكن أن تيسره البيانات والتحليلات العالية الجودة، وتشجع المؤسسات الإنمائية المعنية، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، على مواصلة عملها بشأن هذه المسألة، بما في ذلك أثرها المحتمل في آفاق التنمية في البلدان النامية؛

١٩ - تؤكد أهمية وجود مؤسسات محلية قوية في تعزيز الأنشطة التجارية والاستقرار المالي بغرض تحقيق النمو والتنمية عن طريق جملة وسائل، منها السياسات السليمة في مجال الاقتصاد الكلي والسياسات الهادفة إلى تعزيز القواعد التنظيمية للشركات والقطاعين المالي والمصرفي، وتؤكد أيضا أنه ينبغي لمبادرات التعاون الدولي في تلك المجالات أن تشجع تدفقات رأس المال إلى البلدان النامية؛

٢٠ - تشدد على ضرورة ضمان مشاركة البلدان النامية مشاركة فعالة وعلى قدم المساواة في وضع المعايير ومجموعات القوانين المالية، وتبرز الحاجة إلى كفالة تنفيذها بشكل طوعي وتدرجي كمساهمة في الحد من قابلية التأثر بالأزمات المالية وأخطار العدوى بها، وتلاحظ أن أكثر من مائة بلد شارك أو وافق على المشاركة في البرنامج المشترك بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بشأن تقييم القطاع المالي^(٦)؛ وتشجع البلدان التي لم تشارك بعد في البرنامج على النظر في القيام بذلك؛

٢١ - تلاحظ الاقتراح الداعي إلى استخدام مخصصات حقوق السحب الخاصة لأغراض التنمية، وترى أن أي تقدير لمخصصات حقوق السحب الخاصة يجب أن يحترم

(٦) انظر A/59/218 و Corr.1، الفقرة ١٥.

النظام الأساسي لصندوق النقد الدولي والنظام الداخلي المعمول به في الصندوق الذي يقضي بأخذ الاحتياج العالمي للسيولة على المستوى الدولي في الاعتبار؛

٢٢ - تدعو المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية والصناديق الإنمائية إلى مواصلة الاضطلاع بدور حيوي في تلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بما في ذلك من خلال تنسيق العمل، حسب الاقتضاء، وتؤكد أن تعزيز المصارف الإنمائية الإقليمية والمؤسسات المالية دون الإقليمية يضيف دعماً مالياً مرناً إلى الجهود الإنمائية الوطنية والإقليمية، فيعزز بذلك ملكيتها وفعاليتها بوجه عام، وأن هذه المصارف والمؤسسات تمثل مصدراً أساسياً للمعارف والخبرات بالنسبة لأعضائها من البلدان النامية؛

٢٣ - تدعو المؤسسات المالية المتعددة الأطراف إلى العمل، في إطار جهودها المستمرة الهادفة إلى تقديم المشورة في مجال السياسات وتقديم المساعدة التقنية والدعم المالي للبلدان الأعضاء، على أساس استراتيجيات مملوكة وطنياً للإصلاح والتنمية، وإيلاء الاعتبار الواجب للاحتياجات الخاصة والقدرات التنفيذية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، والتقليل إلى أدنى حد من الآثار السلبية لبرامج التكيف الهيكلي في الشرائح الضعيفة من المجتمع، مع الأخذ في الاعتبار في الوقت نفسه أهمية سياسات واستراتيجيات العمالة والقضاء على الجوع والفقر التي تراعى فيها الفروق بين الجنسين؛

٢٤ - تؤكد ضرورة التحسين المستمر لمعايير إدارة الشركات والقطاع العام، بما في ذلك المحاسبة ومراجعة الحسابات واتخاذ تدابير لضمان الشفافية، مع ملاحظة الآثار المدمرة التي تخلفها السياسات غير الملائمة؛

٢٥ - تعيد تأكيد أهمية اضطلاع الأمم المتحدة بدور أساسي في تشجيع التعاون الدولي من أجل التنمية وفي إجراء استعراض وتقييم دوريين منتظمين للسياسات الاقتصادية والإنمائية الدولية، بما في ذلك سياسات مؤسسات بريتون وودز، وأثرها في التنمية، وتطلب إلى الأمين العام أن يقوم بتحليل للموارد اللازمة لإنجاز هذه الولاية، على نحو ما قرره الجمعية العامة في قراراتها ٢٦٥/٦٠ و ١٦/٦١؛

٢٦ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار؛

٢٧ - تقر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورها الثالثة والستين، في إطار البند المعنون "المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي"، البند الفرعي المعنون "النظام المالي الدولي والتنمية".